# قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين (آذار 2021) في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل

آذار 2021

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

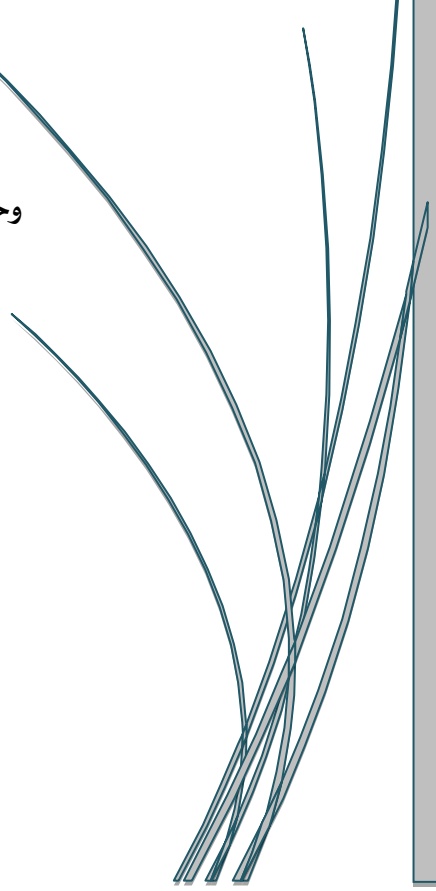

مدى الكرمل

ترمي هذه الورقة إلى تحليل نتائج انتخابات الكنيست الـ24 (آذار 2021) في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. ستتطرّق الورقة في قسمها الأوّل إلى عرض نتائج الانتخابات من خلال المعطيات التي أعدّتها وحدة السياسات، والتي سنتبّين من خلالها أنماط التصويت والامتناع عنه في المجتمع الفلسطينيّ، فيما سيتطرّق القسم الثاني إلى عرض تحليليّ لهذه النتائج، وستعرض الخاتمة أهمّ الخلاصات بشأن هذه الانتخابات.

**نتائج الانتخابات في المجتمع الفلسطينيّ:**

لم تتعدَّ نسبة التصويت في المجتمع الفلسطينيّ في هذه الانتخابات (آذار 2021) الـ 45%. وهي النسبة الأقلّ منذ بداية مشاركة الفلسطينيّين في إسرائيل في الانتخابات البرلمانيّة منذ العام 1948 (انظروا الجدول 1). مقارنة مع نتائج الانتخابات في الدورة السابقة (آذار 2020) التي بلغت فيها نسبة مشاركة العرب الفلسطينيّين 65%، نرى أنّ هناك تراجعًا جِدّيًّا في نسبة التصويت وارتفاعًا في نسبة الممتنعين عن التصويت. يشكِّل العزوف عن التصويت المعطى الأهمَّ في السلوك الانتخابيّ لدى الفلسطينيّين منذ تشكيل القائمة المشتركة في العام 2015؛ وبحسب نتائج الانتخابات الأربع الأخيرة التي جرت خلال السنتين الماضيتين تراجعت نسبة التصويت إلى أقلّ من 50% ومن ثَمّ قفزت إلى 60% وأكثر لتتراجع إلى 45% في الانتخابات الأخيرة. هذه التغيُّرات الحادّة في أنماط التصويت تحمل الكثير من الدلالات بشأن العلاقة بين الجمهور الفلسطينيّ والعمل البرلمانيّ عمومًا، وبينه وبين الأحزاب العربيّة على وجه الخصوص (انظروا الجدول 2).

الجدول (1): معدّلات المشاركة في انتخابات الكنيست منذ عام 1949

| العام | دورة الكنيست | نسبة التصويت العامّة (%) | نسبة تصويت العرب (%) |
|---|---|---|---|
| 1949 | 1 | 86.9 | 69.3 |
| 1951 | 2 | 75.1 | 85.5 |
| 1955 | 3 | 82.8 | 91.0 |
| 1959 | 4 | 81.6 | 88.9 |
| 1961 | 5 | 81.6 | 85.5 |
| 1965 | 6 | 83 | 87.8 |
| 1969 | 7 | 81.7 | 82 |
| 1973 | 8 | 78.6 | 80 |
| 1977 | 9 | 79.2 | 75 |
| 1981 | 10 | 78.5 | 69.7 |
| 1984 | 11 | 79.8 | 73.7 |
| 1988 | 12 | 79.7 | 73.9 |
| 1992 | 13 | 77.4 | 69.7 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1996 | 14 | 77.0 | 79.3 |
| 1999 | 15 | 78.7 | 75.0 |
| 2003 | 16 | 67.8 | 62.0 |
| 2006 | 17 | 63.5 | 56.3 |
| 2009 | 18 | 64.7 | 53.6 |
| 2013 | 19 | 67.8 | 57.3 |
| 2015 | 20 | 72.3 | 64 |
| 2019 نيسان | 21 | 68.5 | 49 |
| 2019 أيلول | 22 | 69.8 | 60 |
| 2020 | 23 | 71.5 | 65 |
| 2021 | 24 | 67.4 | 45 |

المصدر: حتّى العام 2009: روحانا، شحادة وصبّاغ خوري (2010)؛ 2013 وما بعدها: لجنة الانتخابات المركزيّة[1]

الجدول (2): نسبة التصويت في المجتمع العربيّ وعدد القوائم العربيّة المشارِكة في الانتخابات

| الدورة الانتخابيّة | نسبة المشاركة (%) | عدد القوائم العربيّة |
|---|---|---|
| 2009 | 53.6 | ثلاثة أحزاب |
| 2013 | 57.3 | ثلاثة أحزاب |
| 2015 | 64 | القائمة المشتركة |
| نيسان 2019 | 49 | قائمتان |
| أيلول 2019 | 60 | القائمة المشتركة[2] |
| آذار 2020 | 65 | القائمة المشتركة |
| آذار 2021 | 45 | قائمتان |

[1] روحانا، نديم؛ شحادة، امطانس؛ وصبّاغ-خوري، أريج. (2010). الانتخابات الإسرائيليّة 2009: تحوّلات في الاتّجاهات السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، عدد 82. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة.

احتساب نسبة تصويت المواطنين الفلسطينيّين في العام 2013 وما بعدها من نتائج الانتخابات حسب البلدات، التي نشرتها لجنة الانتخابات. نُقّذ الاحتساب كمجموع المقترعين الفعليّين من مجموع أصحاب حقّ الاقتراع.

[2] كانت القائمة المشتركة القائمة الرئيسيّة، ولكن إلى جانبها خاض الحزب الشعبيّ الانتخابات ولم يتمكّن من اجتياز نسبة الحسم؛ إذ حصل على نحو 5,000 صوت فقط.

حصلت القائمة المشتركة في الدورة الانتخابيّة الأخيرة (آذار 2021) على 212,048 صوتًا، أي ما يعادل 4.8% من مُجْمَل الأصوات العامّة، بينما حصلت القائمة العربيّة الموحَّدة على 167,132 صوتًا، أي ما يعادل 3.7% من مُجْمَل الأصوات العامّة.[3] على سبيل المقارنة، حصلت القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست الـ23 (آذار 2020) على 581,507 أصوات تعادل 12.6% من مجمل الأصوات العامّة.[4] على الرغم من التراجع الذي حصل في نسبة التصويت في المجتمع الفلسطينيّ، فإنّ غالبيّة المصوّتين العرب انتخبوا القائمتين العربيّتين، إذ بلغت نسبتهم نحو 80% من الأصوات العربيّة، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونيّة. في انتخابات عام 2020، صوّت 87% من المصوّتين العرب للقائمة المشتركة، بينما صوّت الباقون (13%) للأحزاب الصهيونيّة (انظروا الجدول 3).

الجدول (3): أنماط التصويت لدى المجتمع العربيّ منذ تشكيل القائمة المشتركة (2015)[5]

| | 2015 | نيسان 2019[6] | أيلول 2019 | آذار 2020 | آذار 2021[7] |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأصوات للقائمة المشتركة | 446,583 | 337,108 | 470,611 | 487,911 | 317,384 |
| عدد المقاعد | 13 | 10 | 13 | 15 | 10 |
| نسبة المصوّتين للقائمة المشتركة | %82 | %70 | %80 | 87% | %79.5 |
| نسبة المصوّتين للأحزاب الصهيونيّة | %18 | %30 | %20 | 13% | %19.4 |
| نسبة الامتناع عن التصويت | %36 | %51 | %40 | 35% | %55 |

حصلت الأحزاب الصهيونيّة في هذه الانتخابات على ما يقارب 20% من الأصوات العربيّة، أي نحو 80 ألف صوت. من هذه الثمانين ألفًا من الأصوات، حصل الليكود على 26%، وحزب ميرتس على 19%، وحزب يسرائيل بيتينو برئاسة أفيجدور ليبرمان على 17%، وحزب يش عتيد برئاسة يئير لپيد على 11% من هذه الأصوات (انظروا الجدول 4).

[3] المعطيات مستقاة من موقع لجنة الانتخابات المركزيّة لانتخابات الكنيست الـ24 (آذار 2021). (بالعبريّة)
[4] المعطيات مستقاة من موقع لجنة الانتخابات المركزيّة لانتخابات الكنيست الـ23 (آذار 2020). (بالعبريّة)
[5] لا تشمل هذه النتائج المدن المختلطة.
[6] الأرقام تتعلّق بالتصويت للقائمتين: تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحَّدة والتجمّع.
[7] الأرقام تتعلّق بالتصويت للقائمتين: القائمة المشتركة (ثلاثة مركّبات)، والقائمة العربيّة الموحَّدة.

الجدول (4): توزيع الأصوات العربيّة للأحزاب الصهيونيّة في المجتمع العربيّ حسب الحزب

| الحزب | النسبة |
|---|---|
| الليكود | %26 |
| ميرتس | %19 |
| يسرائيل بيتينو | %17 |
| يش عتيد | %11 |

في التجمّعات العربيّة الدرزيّة، ذهبت أغلب الأصوات للأحزاب الصهيونيّة؛ فقد صوّت نحو 33 ألفًا منهم للأحزاب الصهيونيّة (82% من الأصوات في هذه التجمّعات)، بينما صوّت نحو 6,600 للقائمتين العربيّتين. من الجدير بالتأكيد أنّ نسبة التصويت في التجمّعات العربيّة الدرزيّة بلغت 46% -وهي نسبة شبيهة بنسبة التصويت العامّة في المجتمع العربيّ عمومًا (انظروا الجدول 5 والجدول 6).

الجدول (5): نسبة التصويت في التجمّعات الدرزيّة[8]

| البلدات الدرزيّة | عدد الأصوات | النسبة |
|---|---|---|
| 86,946 | 40,353 | %46 |
| للقائمتين العربيّتين | 6,668 | %16.5 |
| للأحزاب الصهيونيّة | 33,241 | %82.4 |

الجدول (6): توزيع الأصوات العربيّة للأحزاب الصهيونيّة في التجمّعات الدرزيّة حسب الحزب

| الحزب | نسبة التصويت (العامّة) | نسبة التصويت (من مصوّتي الأحزاب الصهيونيّة 82%) |
|---|---|---|
| كاحول لاڤان | %6.8 | %8.3 |
| يسرائيل بيتينو | %25.6 | %31.1 |
| الليكود | %17.6 | %21.4 |
| ميرتس | %6.3 | %7.7 |
| يِش عتيد | %10.1 | %12.3 |
| شاس | %5.1 | %6.2 |

[8] أحتُسِبت الأصوات في التجمّعات الدرزيّة التي يبلغ تعداد الدروز فيها ما يربو على 50% من مُجْمَل عدد سكّان البلدة.

**قراءة تحليليّة في نتائج الانتخابات:**

تشير نتائج الانتخابات التي عرضتها الورقة إلى الأمور التالية:

**أوّلًا**: نسبة التصويت في المجتمع العربيّ للكنيست الرابع والعشرين هي مؤشّر على سلوك احتجاجيّ وعقابيّ في الدرجة الأولى للقائمة المشتركة، وفي المُجْمَل لا يحمل موقفًا سياسيًّا سلبيًّا من العمل البرلمانيّ. إنّ الارتفاع والهبوط في معدَّلات التصويت على نحو ملحوظ من دورة إلى أخرى، بهذه السرعة والنِّسب العالية لهذه الجهة أو تلك، لا يمكن الاستدلال منه أنّه نزع الشرعيّة عن العمل البرلمانيّ في السياسة العربيّة المحلّيّة. كنّا قد أشرنا في ورقة تقدير موقف سابقة (نيسان 2019) إلى ثلاثة أنماط من الامتناع عن التصويت: الأيديولوجيّ: وهو الذي ينزع الشرعيّة عن العمل البرلمانيّ؛ السياسيّ: وهو السلوك الاحتجاجيّ على إدارة سياسة العمل البرلمانيّ؛ العُزوفيّ: وهو اللامبالاة من مُجْمَل العمل السياسيّ. يحمل سلوك المقاطعة أو الامتناع عن التصويت النمطَ الثاني بالأساس، وهذا ما يفسّر ارتفاع وتراجع نسب التصويت على نحوٍ دراماتيكيّ في خلال عامين، حيث كانت نسب التصويت في أيلول عام 2019 وآذار عام 2021 هي الأقلّ (49% وَ 45% على التوالي -انظروا الجدول 1) بسبب انشقاق المشتركة وغياب خطاب سياسيّ جِدّيّ في هاتين الدورتين، فيما كانت مرتفعة في أيلول عام 2019 وآذار عام 2020 (60% وَ 65% على التوالي -انظروا الجدول 1)، لأنّ القوائم العربيّة انضوت تحت مظلّة القائمة المشتركة مع توجُّه وخطاب سياسيّ واضحَيْن.

**ثانيًا**: عطفًا على ما سبق، الامتناع عن التصويت (السياسيّ - الاحتجاجيّ) هو النمط الأبرز والأهمّ في هذه الانتخابات، من بين سائر أنماط التصويت (على سبيل المثال: نِسَب التصويت للقوائم العربيّة والأحزاب الصهيونيّة). تميّزت الحملة الانتخابيّة الأخيرة عن سابقاتها بكثافة الدعايات الانتخابيّة للأحزاب الصهيونيّة التي استهدفت المجتمع والناخب العربيَّيْن. وقف على رأس هذه الأحزاب حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، وبلغ به الأمر أن يتبنّى ويردّد الكنْية "أبو يئير" في هذه الحملة (الكنْية التي أطلقها عليه بعض العرب). بَيْدَ أنّ هذه الكثافة لم تمنحهم سوى ما يقارب 20% من مُجْمَل الأصوات العربيّة، جاءت معظمها من التجمّعات الدرزيّة (انظروا الجداول: 3؛ 4؛ 6). نسبة التصويت للأحزاب الصهيونيّة في آذار عام 2020 لم تتعدَّ الـ 13%، وقد حدث الارتفاع الطفيف في نسبة المصوّتين في هذه الدورة بسبب تراجع نسبة التصويت العامّة في المجتمع العربيّ، لا بسبب ارتفاع عدد المصوّتين المطْلَق للأحزاب الصهيونيّة.[9] بذلت الأحزاب الصهيونيّة جهودًا كبيرة في الدعاية الانتخابيّة باللغة العربيّة (نحو: الليكود: ميرتس؛ تِكْفاه حَدَشاه؛ يِش عتيد؛ حزب العمل)، وتنافست الأحزاب الصهيونيّة في ما بينها على إدراج شخصيّات عربيّة، ولا سيّما نسائيّة. فعلى سبيل المثال، أدرج حزب ميرتس مرشّحَيْن في المكانَيْن الرابع والخامس، والليكود لأوّل مرّة يُدْرِج مرشَّحًا عربيًّا مسلمًا في قائمته، كما أدرج حزب العمل مرشَّحة في المكان السابع، إلّا أنّ ذلك لم

[9] حصلت الأحزاب الصهيونيّة على نحو 92 ألف صوت في انتخابات آذار عام 2020، أي ما يعادل 13% من مُجْمَل الأصوات العربيّة، فيما حصلت على نحو 80 ألف صوت في الانتخابات الأخيرة -ما يعادل 19% من مُجْمَل الأصوات العربيّة.

يسعفهم ولم نلحظ تحوُّلًا كبيرًا في معدّلات التصويت للأحزاب الصهيونيّة؛ وهذا يؤكّد أنّ سلوك الامتناع عن التصويت هو السلوك الأبرز في هذه الانتخابات.

**ثالثًا**: حصلت القائمتان العربيّتان في دورة الانتخابات الحاليّة على ما يقارب الـ 380 ألف صوت، أي أقلّ بنحو 200 ألف صوت عن انتخابات آذار عام 2020، عندما كانتا ضمن القائمة المشتركة. عدد الأصوات الحاليّ والانقسام إلى قائمتين، علاوة على عدم تغيُّر عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الصهيونيّة في الدورتين الأخيرتين، يدلّ على أنّ الخَيارَيْن الأساسيَّيْن لدى الجمهور الفلسطينيّ كانا إمّا التصويت للقائمتين العربيّتين، وإمّا الامتناع عن التصويت. نقدّر أنّ تراجع التصويت للقوائم العربيّة كان بسبب انشقاقهما أوّلًا. وإذا نظرنا في الجدول (3)، نرى أنّ هناك علاقة طرديّة بين نسبة التصويت للقوائم العربيّة وانشقاقها وتحالفها؛ فعند انشقاقها تنخفض نسبة التصويت، وعند تحالفها ترتفع هذه النسبة. وثانيًا بسبب غياب برنامج سياسيّ واضح للقائمتين، ولا سيّما القائمة المشتركة التي غلب على خطابها طابع المناكفات والانجرار وراء مقولات وشعارات القائمة العربيّة الموحَّدة ونقاشها، في حين كان خطاب القائمة العربيّة الموحَّدة واضحًا بشعارها "مؤثّر، واقعيّ ومحافظ" وإن كان مفْرَغًا سياسيًّا. واستطاعت القائمة العربيّة الموحَّدة أن تجرّ القائمة المشتركة إلى نقاش حول القضايا الاجتماعيّة مع تغييب تامّ للنقاش حول القضايا السياسيّة والوطنيّة التي تعيد الاعتبار لمسألة الحقوق الجماعيّة، والمكانة القوميّة والمدنيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، والعلاقة مع الشعب الفلسطينيّ ومشروعه الوطنيّ.

**رابعًا**: تتمّة لِما سبق، حملت القائمة المشتركة في انتخابات آذار عام 2020، وقبلها في انتخابات أيلول عام 2019، شعارًا واضحًا هو إسقاط نتنياهو. وعلى الرغم من النقد الشديد على هذا الخطاب وخطورته الذي أشرنا إليه في ورقة تقدير موقف سابقة (أيلول 2019)، فإنّه كان واضح المعالم من حيث مفردات الخطاب، ومن حيث توجّهاته والأمل الذي أعطاه للناس بإمكانيّة إسقاط نتنياهو وتقوية تأثير القائمة المشتركة في الكنيست. كان اقتناع الناس بهذا الخطاب كبيرًا جدًّا، وممّا زاد من الحافز للتصويت للقائمة المشتركة، والتفاف الناس حول هذا الشعار، الخطابُ التحريضيّ الذي مارسته أغلب الأحزاب الصهيونيّة وقادتها -ولا سيّما حزب الليكود ونتنياهو- ضدّ الجماهير العربيّة والقائمة المشتركة، في محاولة لنزع شرعيّة الصوت العربيّ. في هذه الانتخابات، غاب هذا الحافز للتصويت بسبب تضافر عوامل ثلاثة: 1- غياب التحريض الذي مارسه نتنياهو على الجماهير العربيّة والقائمة المشتركة، بل إنّ هذه الأحزاب لم تصوّت -أو تغيّبت عن التصويت- في لجنة الانتخابات المركزيّة على طلبات شطب أيّ من القائمتين العربيّتين أو شطب أيّ من مرشّحيها كما حدث في الدورات الانتخابيّة السابقة، بل لقد اختارت شطب المرشّحة العربيّة في قائمة حزب العمل تحديدًا. 2- فشل التوصية على چانتس في ترجمة شعار إسقاط نتنياهو في انتخابات آذار عام 2020، ممّا فرّغ هذا الشعار والخطاب من مضامينه العمليّة والسياسيّة، إذ أكّد النظام السياسيّ الإسرائيليّ أنّه لن يقبل تشكيل حكومة تستند إلى القوائم العربيّة، وهو ما نزع الثقة عن هذا الخطاب في الانتخابات الأخيرة. 3- العطب في العمل البرلمانيّ العربيّ، والعمل الجماعيّ قبل تفكُّك المشتركة، والسجال العنيف بعد التفكُّك، فضلًا عن شيوع الانطباع أنّ العمل البرلمانيّ عاجز على الرغم من وعود التأثير في الحملة الانتخابيّة السابقة (آذار

2020) عن تقديم أيّ إسهام في محاربة الجريمة في المجتمع العربيّ، ممّا دفع الناس إلى التحرّك من خلال حراكات شعبيّة وشبابيّة نازعة الثقة عن العمل البرلمانيّ، وحتّى عن العمل السياسيّ التقليديّ. ولا بدّ من إضافة تداعيات جائحة كورونا على العرب تحديدًا، وما حملته هذه التداعيات من إحباط في المجتمع العربيّ أدّى إلى العزوف عن المشاركة السياسيّة البرلمانيّة.

**خاتمة:**

تحمل هذه الانتخابات دلالات كثيرة عن العمل السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، وتجب دراستها بعمق. أهمّ هذه الدلالات اختزالُ العمل الوطنيّ والسياسيّ للعمل البرلمانيّ واعتباره رافعة سياسيّة مركزيّة في المجتمع الفلسطينيّ، ولا سيّما في برلمان تهيمن عليه قوى يمين صهيونيّ؛ إذ إنّه منذ تأسيس القائمة المشتركة، وتَضافُر تأسيسها مع ظروف فلسطينيّة وإقليميّة وإسرائيليّة، وُضِعت القائمة المشتركة كمركز في العمل السياسيّ، على الرغم من أنّها لم تكن مشروعًا وطنيًّا، ولم تضع برنامجًا سياسيًّا جماعيًّا، ولم تطوّر الخطاب والعمل السياسيَّيْن في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل[10] كما تَصَوَّرَها قبل ذلك أحدُ مركِّباتها.[11] كلّ هذا يحتاج إلى إعادة الاعتبار للعمل الحزبيّ الذي تقلّص إلى عمل حزبيّ برلمانيّ، وكأنّ القوائم العربيّة جزء من النظام السياسيّ للأغلبيّة المسيطرة، حيث إنّ العمل الحزبيّ للمجموعات القوميّة الأقلّيّة في وطنها يجب أن يتعدّى العمل البرلمانيّ وألّا يقتصر عليه. ربّما تكون هذه الانتخابات آخر انتخابات لجسم اسمه "القائمة المشتركة" كما عَهِدتها السياسة البرلمانيّة العربيّة منذ عام 2015، وقد تعطي هذه الانتخابات مركّبات المشتركة المركزيّة -التجمّع والجبهة- الجرأةَ على إعادة التفكير مجدَّدًا في مستقبلهما السياسيّ. إعادة التفكير المركزيّة يجب أن تكون في بناء برنامج سياسيّ جماعيّ يؤكّد أنّ مسألة الفلسطينيّين في إسرائيل هي جزء من القضيّة الفلسطينيّة، وأنّ خياراتها السياسيّة ليست بالتعاون مع اليسار الصهيونيّ، ولا بالتعويل على اليمين الصهيونيّ، بل بإدراك بنْية وجوهر الدولة المعادية للمشروع الفلسطينيّ في الداخل والخارج، وهناك يدخل الخطأ الإستراتيجيّ بالتوصية على جانتس الذي أشرنا له في ورقة تقدير موقف سابقة (تشرين الثاني 2020). الزعم أنّ غياب الوعي الوطنيّ للناس هو نتاج الواقع والظروف زعمٌ غير دقيق، بل هو بفعل قرار عقلانيّ بتغييب هذه المسائل. بناء مشروع سياسيّ جماعيّ يجب أن يأخذ هذه المركّبات بحذافيرها وعدم التنازل عنها، وذلك أنّ تغييبها بصورة عقلانيّة يُعَقْلِن الواقع الرديء ويرتدّ على أصحابه ولا ينقذهم.

[10] مصطفى، مهنّد. (2017، آذار). عامان على القائمة المشتركة: تجربة القائمة المشتركة والعمل السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل: تبلْوُر مرحلة تاريخيّة أم لحظة تاريخيّة عابرة؟ ملفّات مدى (9). حيفا: مدى الكرمل.

[11] زحالقة، جمال. (2015، كانون الأوّل). القائمة الموحّدة: جبهة موحّدة أم جبهة وطنيّة؟ جدل، العدد 25. حيفا: مدى الكرمل.